Document: EB 2015/LOT/G.7
Date: 7 October 2015
Distribution: Public
Original: French

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير رئيس الصندوق بشأن منحة مقترح تقديمها بموجب نافذة المنح القطرية إلى جمهورية الكاميرون من أجل مشروع الترويج للمبادرات الفردية في تربية الأحياء المائية

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Bernard Mwinyel Hien
مسؤول البرنامج القطري
رقم الهاتف:88 95 16 695 237+
البريد الإلكتروني:b.hien@ifad.org

نشر الوثائق:

Alessandra Zusi Bergés
القائمة بأعمال
مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف:2092 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

للموافقة

المحتويات

توصية بالموافقة **1**

الجزء الأول– المقدمة **1**

الجزء الثاني– التوصية **2**

الملحق

مشروع الترويج للمبادرات الفردية في تربية الأحياء المائية 3

الذيل

الإطار المنطقي المستند إلى النتائج

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالمنحة المقترح تقديمها بموجب نافذة المنح القطرية إلى جمهورية الكاميرون من أجل مشروع الترويج للمبادرات الفردية في تربية الأحياء المائية على النحو الوارد في الفقرة 5.

تقرير رئيس الصندوق بشأن منحة مقترح تقديمها بموجب نافذة المنح القطرية إلى جمهورية الكاميرون من أجل مشروع الترويج للمبادرات الفردية في تربية الأحياء المائية

الجزء الأول - المقدمة

1- يوصي هذا التقرير بتوفير منحة من الصندوق بمبلغ يعادل 000 1000 دولار أمريكي بموجب نافذة المنح القطرية إلى جمهورية الكاميرون لأجل مشروع الترويج للمبادرات الفردية في تربية الأحياء المائية. وترد وثيقة المنحة في ملحق بهذا التقرير.

2- يتمثل الهدف من المنح التي يقدمها الصندوق في توسيع وإضافة القيمة للدعم الموفر لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والتحول الريفي بصورة معتبرة، وبالتالي الإسهام في استئصال الفقر الريفي وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، والأمن الغذائي العالمي، والتغذية. ولتحقيق هذه الغاية، يتوجب على منح الصندوق أن تمتثل للمبادئ الأساسية الثلاثة التالية: (1) توفير إسهام معتبر في سلعة وطنية، أو إقليمية، أو عالمية تتعلق بمهمة الصندوق؛ (2) التركيز على المداخلات التي يكون للتمويل بالمنح فيها قيمة مضافة واضحة وميزة نسبية واضحة مقارنة بالقروض العادية؛ (3) عدم استخدامها بديلاً للموارد من الميزانية الإدارية للصندوق.

3- أما أهداف تمويل المنح في الصندوق فتتمثل فيما يلي: (1) الترويج للنهج والتكنولوجيات الابتكارية المناصرة للفقراء التي تتمتع بإمكانية توسيع النطاق لتحقيق أثر أكبر؛ (2) تعزيز القدرات المؤسسية والسياساتية للشركاء؛ (3) تعزيز استقطاب التأييد والانخراط السياساتي (4) توليد المعرفة المشتركة لأغراض تحقيق الأثر الإنمائي. ويجب أن يشكل السكان الريفيون الفقراء ومنظماتهم محور كل منحة معروضة للإيفاء بمهمة الصندوق في تمكين السكان الريفيين الفقراء من تحسين أمنهم الغذائي والتغذوي، وزيادة دخولهم وتعزيز صمودهم.

4- يتماشى المشروع المقترح مع غاية وأهداف الصندوق، كما هي واردة في سياسة تمويل المنح في الصندوق. وسوف يسهم المشروع في تحقيق الغاية الشاملة للصندوق المتمثلة في تمكين الريفيين نساء ورجالا من تحسين دخولهم وأمنهم الغذائي. كما أنه يستجيب أيضا لهدف استراتيجي آخر للصندوق وهو ضمان تمتع فقراء الريف نساء ورجالا بوصول مستدام ومحسن للموارد الطبيعية من خلال اختبار ونشر التقنيات الزراعية المحسنة وخدمات الدعم الفعالة.

الجزء الثاني . التوصية

5- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على المنحة المقترحة بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق، بغية تقديم تمويل جزئي لمشروع الترويج للمبادرات الفردية في تربية الأحياء المائية منحةً لا تتجاوز مليون دولار أمريكي (000 1000 دولار أمريكي) إلى جمهورية الكاميرون من أجل مشروع مدته ثلاث سنوات وفقاً لشروط وأحكام تكون مطابقةً على نحو أساسي للشروط والأحكام المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة.

كانايو نوانزي

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

مشروع الترويج للمبادرات الفردية في تربية الأحياء المائية

أولاً – الخلفية

1- يتضمن القطاع الفرعي للثروة الحيوانية ومصايد الأسماك، الذي يسهم بحدود 0.4 في المائة من نمو الناتج المحلي الإجمالي في القطاع الأولي، الصيد التقليدي في مصايد الأسماك البحرية والداخلية والصيد الصناعي وتربية الأحياء المائية.

2- بقي إنتاج الأسماك التقليدي على حاله دون تغيير تقريبا منذ عام 2008 في غياب أي تدريب تقني ملائم للصيادين التقليديين، وعدم كفاية المعدات التقنية والعاملين المؤهلين، وعدم وصول الصيادين إلى التمويل اللازم لشراء المعدات عالية الأداء. وتصل أرقام الإنتاج إلى93 000 طن من الصيد الحرفي، و75 000 طن في المياه الداخلية.

3- أما الإنتاج السنوي من الصيد الصناعي فقد بقي ثابتا بحدود 8 000 طن منذ عام 2009، وهو يتعرض للتهديد من سفن الصيد الغريبة غير المرخصة التي تعمل ضمن المياه الإقليمية.

4- ويقدر الطلب المحلي على المنتجات السمكية بحدود 400 000 طن سنويا، وهو ما لا يمكن تلبيته من خلال إنتاج الصيد الطبيعي الذي يصل مع تربية الأحياء البحرية بمجموعه التراكمي إلى 180 000 طن.

5- وتتم تغطية العجز في العرض جزئيا من خلال واردات تزيد عن 212 200 طن، وسجلت زيادة قدرها 30 في المائة عام 2011.

6- ونظرا لما ذكر أعلاه، فإن تربية الأحياء المائية ليست مجرد بديل مستدام لتغطية العجز في الأسماك فقط وإنما تشكل أيضا مصدرا لخلق الوظائف ولإضافة الدخل لصالح السكان الريفيين.

ثانياً – الأساس المنطقي والأهمية بالنسبة للصندوق

7- على الرغم من الإمكانيات المائية للبلاد، ومن تنفيذ عدد من الأنشطة على المستوى الوطني في السنوات الأخيرة، تبقى تربية الأحياء المائية في مرحلتها الجنينية في وجه المعوقات التقنية والمؤسسية، إضافة إلى السياسة الإنمائية التي تروج لزراعة كفاف سمكية على حساب العمليات التنافسية المربحة التجارية غير الضارة بالبيئة.

8- بإمكان البلاد أن تلبي فقط نصف الطلب المحلي على الأسماك، وأما مساهمة تربية الأحياء المائية فلا تتعدى 0.1 في المائة. ولتقليص العجز التجاري الذي تسببه الواردات الضخمة من المنتجات السمكية، فإن الإنتاج المحلي في حاجة إلى إدخال تحسينات كبيرة، وذلك بغرض تلبية الطلب المحلي وتوليد فائض للتصدير في آن معا. ويتطلب عكس التوجه الحالي استراتيجيات جديدة تتضمن الترويج لوظائف مربحة في تربية الأحياء المائية.

9- وتشير القدرات والإمكانيات الحالية إلى إمكانية زيادة إنتاج زراعة الأحياء المائية بأكثر من 50 بالمائة لتغطية 5 بالمائة من الاحتياجات المحلية كما هو منصوص عليه في خطة التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية في الكاميرون لعام 2009. ويتطلب ذلك إشراك القطاع الخاص والترويج لمشروعات صغيرة للزراعة السمكية وإزالة جميع المعوقات التقنية والمؤسسية.

10- وعلى ضوء ما تقدم، طلبت وزارة الثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والصناعات الحيوانية دعما تقنيا وماليا من الصندوق لتجربة تمويل مبادرات خاصة فردية وجماعية في الزراعة السمكية، بهدف تقدير مساهمتها في تلبية الطلب المحلي، وخلق فرص العمالة في المناطق الريفية وشبه الحضرية. وستمكن هذه العمليات الريادية التي ستتم بمساعدة الصندوق، وعلى المدى الطويل، من استقاء الدروس المستفادة لجهة توسع النطاق من خلال إعداد وتنفيذ مشروع استثماري أكبر بمشاركة من جهات مانحة عديدة توفر التمويل للقطاع.

11- علاوة على ذلك، فإن خطة التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية في الكاميرون لعام 2009 التي صاغتها الوزارة لم تنفذ على الإطلاق.

12- وبالتالي فإن القيمة المضافة لهذا المشروع تتألف من تجربة تنفيذ هذه الخطة على نطاق صغير، وبخاصة أهداف إنشاء المشروعات، وخلق فرص العمل في سلاسل القيم المختلفة. وفي حين ركزت المشروعات السابقة على الإنتاج. سيدعم هذا المشروع الترويج للمشروعات في حلقات مختلفة من سلاسل القيمة/(المدخلات، والإنتاج وتوفير الطعوم وإضفاء الطابع التجاري). وأما الابتكار الرئيسي لهذا المشروع مقارنة بالمشروعات السابقة في هذا القطاع، فيتمثل بإدخال بعد المبادرات الريادية الفردية بموجب نهج حاضنات الأعمال، بما يتفق مع التوجه الحالي السائد في مشروعات البرنامج القطري للصندوق في الكاميرون.

13- يتألف هذا النهج من اختيار مروجين للمشروع ضمن سلاسل قيم مختلفة ممن يتمتعون بالخبرة في إرساء الأعمال وتنميتها، وتيسير وصولهم إلى موفري الخدمات من القطاعين العام والخاص. ويضمن توفير الدعم للمروجين: (1) المساعدة على تطوير مشروعات إفرادية أو جماعية إلى مرحلة إعداد خطة التشغيل؛ (2) بناء الكفاءات التقنية؛ (3) توفير الثقافة المالية؛ (4) تيسير التعلم الخاص بإدارة الأعمال ومهام أصحاب المبادرات الفردية؛ (5) إنشاء المشروع ووضع مروج له؛ (6) رصد مروجي المشروعات في إدارتهم للمشروع وتوفير المشورة الإدارية والتقنية لهم.

ثالثاً– المشروع المقترح

14- تتمثل الغاية الإجمالية من المشروع في الترويج لمشروعات مربحة لتربية الأحياء المائية تخلق فرص العمل لتنمية مستدامة لتربية الأحياء المائية.

وأما أهداف المشروع فهي التالية:

- تحسين وصول مزارعي الأسماك إلى التدريب وخدمات الدعم الاستشارية؛
- إيجاد إطار تمكيني استراتيجي وتنظيمي لتنمية تربية الأحياء المائية.

15- ستضم المجموعة المستهدفة مزارعي الأسماك على نطاق صغير، الحاليين منهم والمتوقعين، مع إعطاء الأولوية للشباب بين سن 18 و35 عاما، والترويج للمشروعات الصغرى لتربية الأحياء المائية سواء الفردية منها أو التي تشكل جزءا من منظمات المنتجين، وبهذه الطريقة سيتم تأسيس 300 مشروع صغير لتربية الأحياء المائية في سلاسل قيم متنوعة، 30 بالمائة منها تديرها نساء و50 بالمائة يديرها شباب.

16- مدة المشروع ثلاث سنوات وهو يتألف من مكونين:

- تطوير العرض من التدريب والتوصية/المساعدة الاستشارية؛
- تحسين الإطار الاستراتيجي والتنظيمي والسياساتي لهذا القطاع الفرعي.

رابعاً– المخرجات والفوائد المتوقعة

17- يتوقع للمشروع أن يُؤدّي إلى المخرجات التالية:

- زيادة وصول مزارعي الأسماك للتدريب والتوصية/خدمات المساعدة الاستشارية. وسيتم الترويج لثلاث محطات للزراعة المائية في منظمات حاضنة/تدريبية لتدريب المنتجين ضمن سلاسل القيم المختلفة. وأما مؤشر النجاح فسيتمثل في استفادة ما لا يقل عن 80 في المائة من المزارعين المدربين من خدمات المساعدات الاستشارية، بما في ذلك المبادرات الفردية في تربية الأحياء المائية.
- إيجاد إطار تمكيني استراتيجي وتنظيمي لتنمية تربية الأحياء المائية. ويتوقع شعور ما لا يقل عن 50 بالمائة من الجهات الفاعلة في سلاسل القيمة بالرضا عن البيئة والتقدم المحرز في أنشطة هذا القطاع.
- تأسيس مشروعات مربحة لتربية الأحياء المائية تقوم بخلق الوظائف. وسيتم إنشاء حوالي 300 مشروع صغير في سلاسل القيمة، تدير النساء 30 بالمائة منها، وتخلق ما لا يقل عن 500 1 وظيفة. ومن بين هذه المشروعات ستزيد 65 بالمائة منها من هوامشها الإجمالية بما لا يقل عن 50 بالمائة.

خامسا – ترتيبات التنفيذ

18- سينفذ المشروع في الأقاليم الجنوبية الساحلية والوسطى وستتمركز الأنشطة في محطات الزراعة السمكية التابعة لوزارة الثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والصناعة الحيوانية في هذه الأقاليم. وسيتم إرساء شراكة مع القطاع الخاص وعلى وجه الخصوص المزارع السمكية الخاصة، ومُصنّعي الطعوم، والجهات الفاعلة لإضفاء الطابع التجاري.

19- ستطلع الوزارة بالمسؤولية الكاملة عن المشروع، في حين سيكون قسم تربية الأحياء المائية مسؤولا عن التنفيذ. ويعتبر هذا القسم كيان قانوني يحكمه القانون العام ويتمتع بالأصول والموارد اللازمة لتنفيذ العمليات ذات الصلة بالأحياء المائية.

20- سيتألف فريق التنفيذ من موظفين من المحطات، يدعمهم موظفون للإرشاد والتعليم يتم تعيينهم وفقا لترتيبات الندب أو التعيين المؤقت. وبالإجمال سيتم تعيين جميع هؤلاء الموظفين (أي مدراء المحطات، والمدربين التقنيين، وموظفي الإرشاد، والعاملين، والسائقين، والحراس) من قبل الوزارة.

21- ونظرا للطبيعة التجريبية لهذه العملية، ستتم تعبئة المساعدة التقنية الدولية خلال السنتين الأوليتين من المشروع للمساعدة في وضع برامج للتدريب، واختيار التكنولوجيات اللازمة لإعادة تأهيل المحطات، وإجراء دراسات مواضيعية، والتهيئة لاجتماعات الموائد المستديرة، إلخ.

22- وامتثالا للمبادئ التوجيهية للصندوق، ستتم مراجعة القوائم المالية للمشروع سنويا بما يتفق مع المعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وسيتم تعيين مراجعين خارجيين من قبل وحدة التنسيق عن طريق استدراج مفتوح للعروض، أو استدراج وطني مقيد أو دولي، واختيارهم على أساس الكفاءة والتكلفة. وستعرض اختصاصات المراجعين الخارجيين على الصندوق بغية التأكد من عدم اعتراضه كل عام.

سادسا – التكاليف الإشارية للبرنامج وتمويله

23- تصل التكلفة الإجمالية للمشروع إلى 000 325 3 دولار أمريكي على مدى كل ثلاث سنوات. وتبلغ مساهمة الحكومة 000 325 2 دولار أمريكي (70 في المائة)، ومساهمة الصندوق 000 000 1 دولار أمريكي (30 بالمائة). ويرد موجز للميزانية حسب المكون وحسب فئة الإنفاق في الجدولين 1 و2 أدناه.

الجدول 1

التكاليف بحسب المكون وجهة التمويل

(المبلغ بالدولارات الأمريكية)

المكون	*الصندوق*	*الحكومة*	*المجموع*
المكون 1: تطوير العرض من التدريب والرعاية/ المساعدة الاستشارية			
1. بناء القدرات في الرعاية	215 000	760 000	975 000
2. تدريب المروجين	50 000	55 000	105 000
3. دعم تنمية المبادرات الاقتصادية	350 000	595 000	945 000
المكون 2: تحسين الإطار الاستراتيجي والتنظيمي والسياساتي			
لهذا القطاع الفرعي			
1. الإطار التنظيمي	70 000	–	70 000
2. الإطار الاستراتيجي	90 000	–	90 000
3. التنفيذ	225 000	915 000	1 140 000
المجموع	**1 000 000**	**2 325 000**	**3 325 000**

الجدول 2

التكاليف بحسب فئة الإنفاق وجهة التمويل

(المبلغ بالدولارات الأمريكية)

1. الأشغال[أ]	100 000	200 000	300 000
2. الاستشارات[ب]	395 000	245 000	640 000
3. المعدات والإمدادات[ج]	345 000	635 000	980 000
4. التدريب[د]	160 000	65 000	225 000
5. العمليات والخدمات		195 000	195 000
6. الهندسة المدنية		550 000	550 000
7. التكاليف الشخصية		435 000	435 000
المجموع	**1 000 000**	**2 325 000**	**3 325 000**

[أ] تغطي نفقات الأشغال الإعداد للموقع التجريبي

[ب] تشمل نفقات الاستشارات أيضا الدراسات والمساعدة التقنية

[ج] تشمل نفقات المعدات أيضا المدخلات

[د] تشمل نفقات التدريب أيضا حلقات العمل والندوات